المَبحث الثاني

نقد دعاوي المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة لحديثِ:
«لم يكذبْ إبراهيم عليه السلام إلَّا ثلاثَ كذِبات»

المَطلب الأوَّل

سَوق حديثِ: «لم يكذبْ إبراهيم ﷺ إلَّا ثلاثَ كذِبات»

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«لم يكذب إبراهيم النَّبي ﷺ قطُّ إلَّا ثلاث كذباتٍ، ثِنتين في ذاتِ الله، قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وواحدة في شأنِ سارة، فإنَّه قدِم أرضَ جبَّارٍ ومعه سارة، وكانت أحسنَ النَّاس، فقال لها: إنَّ هذا الجبَّار إن يعلمْ أنَّكِ امرأتي يغلِبُني عليك، فإنْ سألك فأخبريه أنَّكِ أختي، فإنَّك أختي في الإسلام، فإنِّي لا أعلم في الأرض مسلمًا غيري وغيرك.

فلمَّا دَخَل أرضَه رآها بعضُ أهل الجبَّار، أتاه فقال له: لقد قدِم أرضَك امرأةٌ لا ينبغي لها أن تكون إلَّا لك، فأرسل إليها، فأُتي بها، فقام إبراهيم ﷺ إلىٰ الصَّلاة، فلمَّا دخلت عليه لم يتمالك أن بسَطَ يدَه إليها، فقُبضت يدُه قبضةً شديدةً، فقال لها: ادعي الله أن يُطلق يدي ولا أضرُّك، ففعلت، فعاد، فقُبِضت أشدَّ مِن القبضةِ الأولىٰ، فقال لها مثل ذلك، ففعلت، فعاد، فقُبِضت أشدَّ من القبضتين الأوليَين، فقال: ادعي الله أن يطلق يدي، فلكِ الله أن لا أضرَّكِ، ففعلت، وأطلقت يدَه، ودعا الَّذي جاء بها فقال له: إنَّك إنَّما أتيتني بشيطان، ولم تأتني بإنسان، فأخرجها مِن أرضي، وأعطِها هاجرَ، قال: فأقبلَتْ تمشي،

فلمَّا رآها إبراهيم ﷺ انصرف، فقال لها: مَهيم[1]؟ قالت: خيرًا، كفَّ الله يدَ الفاجر، وأخدم خادمًا».

قال أبو هريرة رضي الله عنه: **«فتلك أمُّكم يا بَني ماءَ السَّماء[2]»** متَّفق عليه[3].

(١) مَهيم: أي ما أمرُكم وشأنُكم، وهي كلمةٌ يمانيَّة، انظر «النهاية» لابن الأثير (٤/٣٧٨).

(٢) بنو ماء السَّماء: يريد العربَ؛ لأنَّهم كانوا يَتَّبعون قطرَ السَّماء، فينزلون حيث كان، انظر المصدر السابق (٢/٤٠٦).

(٣) أخرجه البخاري (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالىٰ ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم: ٣٣٥٨)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم: ٢٣٧١) واللفظ له.

المَطلب الثَّاني
سَوْق دعاوى المُعارضات الفكريَّة المعاصرة
لحديث «لم يكذب إبراهيم إلَّا ثلاث كذبات»

مِمَّا ساقه المُعترضون علىٰ هذا الخَبر مِن شُبهاتٍ لإبطاله مُرتكِزٌ في مُعَارضَتين أساسَتين:

المعارضة الأولىٰ: أنَّ مِن صفاتِ الرَّسولِ أن يكون مَعصومًا مِن الكَذِب، وصدورُ الكذِب منه ولو مَرَّة مانعٌ مِن الوثوقِ بما يُخبِر به، وسَببٌ لتطرُّقِ التُّهمةِ إلىٰ الشَّرائعِ كلِّها، فيُبطِل الاحتجاجَ بها.

كذا ادَّعىٰ الفخر الرَّازي[1]، وفي فُلكِ شُبهته هذه سَبَح غيرُ واحدٍ مِن الكُتَّابِ المُعاصرين، لنقضِ ما تَضمَّنه حديث أبي هريرة ﷺ هذا[2].

المعارضة الثَّانية: أنَّ ما وَرَد من أمثلةٍ عن إبراهيم ﷺ لا يدخلُ في حقيقةِ الكَذب، ولا يُطلَق الكذبُ علىٰ أقوالِهِ تلك؛ فضلًا أن يُنسَبَ هذا القول إلىٰ النَّبي ﷺ، فالحديث الذي يَقول إنَّها كذِبٌ لا يكون صحيحًا، لمخالفتِه اللُّغةَ والواقعَ.

(١) في «التَّفسير الكبير» (٢٢/ ١٨٥-١٨٦)

(٢) انظر «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» للقصيمي (ص/١٣).

وفي تقرير هذين الاعتراضين، يقول (أبو الأعلىٰ المَوْدوديُّ):

«لسُوءِ الحظِّ، وَرَد في روايةٍ مِن الرِّواياتِ: أنَّ إبراهيم ﷺ كَذَب في حياتِه ثلاثَ كذبات . . ففرقةٌ تغلو في عبوديَّة الرِّواية، إلىٰ أن يعزَّ عليها صدقُ عِدَّة رُواةٍ من «الصَّحيحين» للبخاريِّ ومسلم، ولا تُبالي بأنْ تُثبتَ بذلك تهمةَ الكذبِ في حَقِّ نبيٍّ من الأنبياء، وفِرقةٌ تَهجُم علىٰ ذَخيرةِ السُّنَّة كلِّها، بسبِبِ هذه الرِّواية، وتقول برَفضِ جميعِ الأحاديث، لوجود مثلِ هذه الرِّوايات. .

وهذا الحديث الَّذي ذُكِرت فيه الكَذِبات الثَّلاث لإبراهيم ﷺ، ليس محلَّ الاعتراض لأجلِ أنَّه يُثبت الكذبَ في حقِّ نبيٍّ من الأنبياء فحسب، بل هذه الأمور الثَّلاثة نفسُها أيضًا مَحلُّ النَّظرِ والدِّراسةِ، ولقد رأيتَ -حقيقةً- كذبةً من هذه الكذبات آنفًا[1]، ولا يُطلِق الكذبَ علىٰ قوله هذا [إلَّا] رجلٌ قليل العَقلِ والفهمِ في هذا السِّياق! فضلًا أن تتوقَّع -معاذَ الله- عدمَ فهمِ النَّبي ﷺ إيَّاه!

وأمَّا قوله: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾: فلا يثبُت كونُه كذِبًا، إلىٰ أن لا يَثْبُت أنَّ إبراهيم ﷺ كان صحيحًا مُعَافىٰ حينئذٍ حَقًّا! ولم يكُن يَشتكي بأدنىٰ شيءٍ مِن المَرض، وهذا لم يُذكَر في القرآن، ولا في أيِّ روايةٍ مُعتبرةٍ، غير هذه الرِّواية الَّتي نحن بصدَدِ البحثِ فيها[2].

وأمَّا قوله في زوجتِه سارَة «إنَّها أختي»: فهو بنفسِه أمرٌ مُهمَل، يحكم عليه الإنسان بمُجرَّد سماعِه أنَّه لا يكون الواقعُ أبَدًا»[3].

ويفصِّل هذا (السُّبحاني) قائلًا: «لا دليلَ علىٰ أنَّه كَذَب في المَوارد الثَّلاثة المعروفة، . .وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾، فليس بكذبٍ قطعًا، فإنَّ الصِّدقَ

(١) يعني قولَ إبراهيم ﷺ: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾، فقد ذكر المودودي في «تفسيره» بأنه لم يُرد بذلك الكذب، بل قاله إقامة للحُجَّة عليهم.

(٢) نقل السُّبحانيُّ هذه الشُّبهة عينَها في كتابه «الحديث النبوي بين الدِّراية والرواية» (ص/٥٣٦) دون عزوٍ إلىٰ المودوديِّ.

(٣) «تفهيم القرآن» للمودودي (٣/ ١٦٧-١٦٨) نقلًا عن «زوابع في وجه السُّنة» (ص/ ١٢٩-١٣١).

والكذبَ مِن صفاتِ الكلام الصَّادر عن جَدٍّ، وأمَّا الكلام الصَّادر لغايةٍ أخرىٰ، كالهزلِ والاستهزاء الحقِّ، فلا يُوصَف بالكذب.

وممَّا لا شَكَّ فيه أنَّ إبراهيم تَكَلَّم بما تَكَلَّم، ونَسَب كسْرَ الأصنام إلىٰ كبيرهم، بُغيةَ الاستخفاف بعقول القَوم، حتَّىٰ يُهيِّئ الأرضيَّة اللأَّزمة لأنْ يقولوا له: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فتتهيَّأ عندئذٍ أرضيَّة مناسبة لإفحامِهم، وتفنيدِ مَزاعمهم بألوهيَّة تلك التَّماثيل. فالكلام المُلقَىٰ لتسكيتِ الخصم وإفحامِه لا يُوصَف بالكذب، إذا كان هناك قرينةٌ واضحةٌ علىٰ أنَّه لم يصدر لغايةِ الجدِّ. .

ونفترض أنَّه كذَبَ في هذه المَواضع الثَّلاثة، ولكنَّه ما كَذَب إلاَّ تقيَّةً وصيانةً لنفسِه عن تعرُّض العَدُوِّ الماكر، فقد امتثل واجبَه! فإنَّه إذا دافَع بهذه الكلماتِ عن دين الله، فقد امتثلَ المَعروف، فلِمَ لا تُقبَل شفاعَتَه؟! مع أنَّ مثل هذا الكذب أفضلُ مِن صدقٍ يَترتَّب عليه مَفسدة كبيرة»[١].

(١) «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٥٣٦-٥٣٧)، ونفسُ هذا الكلام بصياغةٍ مختلفة في «عفوًا صحيح البخاري» لعبد الأمير الغول (ص/٣٥٥).

المطلب الثَّالث

دفعُ دعوى المعارضاتِ الفكريَّةِ المُعاصرةِ عن حديث: «لم يكذب إبراهيم إلَّا ثلاث كذبات»

أمَّا دعوىٰ اعتراضهم الأوَّل من أنَّ صدور الكذب مِن الأنبياء ولو مرَّة واحدة، يَمنعُ مِن الوثوقِ بما أخبروا؛ فيُقال في الجواب عليه:

إنَّه لا ريبَ في أنَّ الصِّدقَ مِن أعظمِ صِفاتِ الرُّسُلِ، وأنَّ الكذب مُحالٌ عليهم فيما يُبَلِّغونه عن الله تعالىٰ علىٰ كلِّ حالٍ؛ نَقَل الاتِّفاقَ علىٰ ذلك القاضي عياض[1].

وهذا بخلاف المَعاريضِ والتَّوريةِ في الكلام، فإنَّها غيرُ مُمتنعة الوقوعِ منهم ما كانت لداعٍ اقتضتها في غيرِ تبليغٍ؛ **وما صَدَر مِن إبراهيم ﷺ هو مِن هذا البابِ، حيث تَرَخَّص فيها لغرض صحيح رآه.**

وبهذا قال ابنُ قتيبة[2]، والماوَردي[3]، والقاضي عِياض[4]، وابن عطيَّة[5]،

(١) «إكمال المعلم» (٢/٨٤٩).

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» (ص/٨٦).

(٣) نقلًا عن «عمدة القاري» للعيني (١٥/٢٤٨).

(٤) انظر «إكمال المعلم» (٧/٣٤٧).

(٥) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطيَّة (٤/٤٧٨).

وابن تيميَّة[١]، وابن القيِّم[٢]، والطُّوفي[٣]، وأبو عبد الله القرطبي[٤]، وابن حجر[٥]، وزكريَّا الأنصاري[٦]، وغيرهم.

وقد أجابوا عن وجهِ تسميةِ النَّبي ﷺ لها مع ذلك بـ «كذباتٍ»، بأن قالوا: إنَّ للكلامِ نِسْبَتَينِ:

نسبةً إلىٰ قَصْدِ المُتكلِّم وإرادتِهِ مِن الكَلامِ.

ونسبةً إلىٰ السَّامِع، وما أَرَادَ المتكلِّمُ إفهامَه إيَّاه.

وعلىٰ ذلك، فلا يخلو حالُ المُتكلِّم بخَبَرٍ مِن ثلاثةِ أحوال:

الأوَّل: أن يُخبِر بما هو مُطابقٌ للواقع، مع إرادةِ إفهامِ السَّامع ما قَصَد مِن الخبر: فهذا صِدقٌ مِن الجهتين.

الثَّاني: أن يُخبِر المُتكلِّم بخبَرٍ خلافَ الواقع، ورَمىٰ إلىٰ إفهام السَّامعِ خلافَ ما قَصَدَ أيضًا: فهذا كذِبٌ مِن الجِهتين.

الثَّالث: أن يقصِد مِن الخَبر معنىٰ صحيحًا مُطابِقًا، لكن أرادَ إفهامَ السَّامع خلافَ ما قَصَد: فهذا صِدقٌ مِن جِهة إخبارِه بالمعنىٰ الصَّحيح المطابق، وكذبٌ مِن جهةِ إيهامِ السَّامع ما هو خلاف غَرَضِه.

فهذه الحال الثَّالثة هي الَّتي تُسَمَّىٰ (**المَعاريض**)، وهي مُباحة عند الحاجةِ، لم يُرَخَّص فيها فيما يجب بيانُه، كالبَيعِ، والشَّهادة، والإفتاء، ونحو ذلك، وهذا باتِّفاق أهل العلم[٧].

---

(١) انظر «الاستغاثة» لابن تيميَّة (ص/٤٠٨).

(٢) انظر «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/٣٦).

(٣) انظر «الانتصارات الإسلاميَّة» للطُّوفي (٢/ ٦٩٠).

(٤) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (١١/ ٣٠١).

(٥) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٤٨٢).

(٦) انظر «منحة الباري» (٦/ ٤٣٩).

(٧) «الاستغاثة في الردِّ علىٰ البكري» (ص/٤٠٨).

فبِنَظَرِ إبراهيم الخليل ﷺ إلىٰ جِهة خلاف الواقع مِن جِهَتَيِ المعاريض، أطلَقَ علىٰ كلماتِه اسمَ الكذِب، ولو لم يُخبِر إلاَّ صِدْقًا[1]، **ولكن قد سُمِّيت كذلك مِن بابِ التَّوسُّعِ في اللَّفظ.**

يتبيَّنُ هذا جَليًّا في مثالِ كلماتِه الثَّلاث:

الأولىٰ: نظرُه ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾:

فقد كان اعتقاد قومِ إبراهيم ﷺ النَّظرُ في النُّجوم والكواكبِ، والاستدلالُ بها علىٰ ما سيحدُث، وهو ضَربٌ مِن ضُروبِ عبادَتِهم وتَعلُّقِهم بها[2]، فأراد إبراهيم أن يوهِمَهم بنظرِه في النُّجومِ بأنَّه عَرَف مِن دَلَالتِها أنَّه سيَسقُم في المُستقبَل العاجل، وقَوَّىٰ ذلك عندهم أنَّ كلَامَه ﷺ كان في مَعرضِ اعتذارٍ عن الخروجِ معهم، فالأنفعُ له والحالةُ هذه القَرار.

فقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾: أرادَ به في المستقبلِ، بقرينةِ نظَرِه في النُّجوم، وإيهامِه المَذكور، وما كَذَب ﷺ في أنَّه سيسقَمُ؛ فإنَّ كلَّ إنسانٍ لا بُدَّ أنَّه مُعرَّض لسَقَمٍ، وإنَّما أرادَ أن يتركوه ليَتَوَصَّل إلىٰ تكسيرِ أصنامِهم[3].

والثَّانية: قوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾.

فليس قَصْدُ إبراهيمَ ﷺ نسبةَ الفعلِ الصَّادرِ عنه إلىٰ الصَّنَم، وإنَّما قَصَد تقريرَه لنفسِه وإثباتَه لها علىٰ أسلوبِ تَعريضيٍّ يبلُغ فيه غَرَضَه في إلزامِهم الحُجَّة وتبكيتِهم.

فمُرادُه ﷺ كان جَليًّا عند المُخاطَبِ أنْ يَتدبَّرَ حالَ مَعبوداتِه، كما ينبِّئ عنه قولُه بعدها: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، قاله تَهكُّمًا بهم، وتَعريضًا بأنَّ ما لا يُعرِب عن نفسِه، ولا يَدفع عنها، غيرُ أهلٍ للإلَهيَّة، وعلىٰ

(١) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطيَّة (٤/٤٧٨)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/٢٢٣) و«الاستغاثة» (ص/٤٠٨) لابن تميَّة، و«مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/٣٦)

(٢) انظر «الفِصل» لابن حزم (٤/٦).

(٣) «رفع الاشتباه» للمعلِّمي (٢/ ٤٥٤ آثار المعلمي)، وانظر «جامع البيان» لابن جرير (١٩/٥٦٦).

تقديرِ أنَّها تَعقِلُ وتفعل، لاحتُمِلَ أنَّ الكبيرَ غَضِبَ مِن عِبادةِ الصِّغار معه، يشيرُ إلىٰ أن رَبَّ العَالمين سبحانه يَغضبُ مِن عبادةِ شيءٍ دونه معه[1].

يقول ابن حزم: «فلَم يَقُل إبراهيم ﷺ هذا علىٰ أنَّه مُحَقَّق، لأنَّ كبيرَهم فعَلَه، **إذْ الكَذِبُ إنَّما هو الإخبارُ عن الشَّيءِ بخلافِ ما هو عليه قصدًا إلىٰ تحقيقِ ذلك**»[2].

فإذا تقرَّر أنَّ كلمات الخليلِ ﷺ ليست كَذِبًا في حقيقتِها، لانتفاءِ قصدِه الإخبارِ عن الشَّيء بخلافِ ما هو عليه -وهذا ما حَدَّ به ابن حزم تعريفَ الكذِب كما رأيتَ- فإنَّ وجه تسميتِه لهذه المقالةِ كذبًا في حديث الشَّفاعةِ[3] هو مِن قبيل المَجازِ كما سبق أن قرَّرناه.

يقول الطَّاهر ابن عاشور:

«**الكلامُ والأخبارُ إنَّما تَستقِرُّ بأواخِرِها وما يَعقُبها**، كالكلام المُعقَّب بشرطٍ أو استثناءٍ، فإنَّه لما قَصَد تنبيهَهم علىٰ خطأِ عبادتِهم للأصنام، **مَهَّد لذلك كلامًا هو جارٍ علىٰ الفَرْضِ والتَّقدير**، فكأنَّه قال: لو كان هذا إلهًا لما رضِيَ بالاعتداءِ علىٰ شركائِه، فلمَّا حَصل الاعتداء عليهم بمَحضرِ كبيرِهم تَعيَّن أن يكون هو الفاعل لذلك، ثمَّ ارتقىٰ في الاستدلالِ بأن سلَبَ الإلهيَّة عن جميعِهم بقولِه: ﴿إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ كما تقدَّم.

فالمُراد مِن الحديثِ: أنَّها كذِباتٌ في باديءِ الأمرِ، وأنَّها عند التَّأمل يظهر المقصود منها، وذلك أنَّ النَّهي عن الكذبِ إنَّما عِلَّته: خَدْعُ المُخاطَب، وما يَتسبَّب علىٰ الخبر المَكذوبِ مِن جَرَيان الأعمالِ علىٰ اعتبارِ الواقعِ بخلافِه، فإذا كان الخبر يُعقَب بالصِّدق، لم يَكُن ذلك مِن الكذب، بل كان تعريضًا، أو مَزحًا، أو نحوهما»[4].

(١) انظر «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٤/ ٢٦٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١١/ ٢٩٩-٣٠٠).

(٢) «الفِصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٥).

(٣) سيأتي الكلام عن الحديث قريبًا.

(٤) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٧/ ١٠٢).

فبان بهذا أنَّ ما بَدَر مِن إبراهيم ﷺ مِن جوابِ قومِه لم يقصد به إلَّا إثباتَ الفعلِ لنفسِه علىٰ الوجهِ الأبلغِ، مُضمَّنًا فيه الاستهزاءَ والتَّضليل، مُنتَفِيًا عنه العِلَّة مِن تحريمِ الكَذِبِ، فدَلَّ أنَّه خَرَج مَخرجَ التَّعريض، «كما إذا قال لك أُمِيٌّ فيما كتبته بخطٍّ رشيقٍ، وأنت شهيرٌ بحسنِ الخطِّ: أأنتَ كتبتَ هذا؟ فقلتَ له: بل كتبتَهُ أنتَ! فإنَّك لم تقصِد نَفْيَه عن نفسِك، وإثباتَه للأُمِيِّ، وإنَّما قصدتَ إثباتَه وتقريرَه لنفسِك، مع الاستهزاءِ بمخاطَبك»[1].

وهذا ما سيفهَمه الأُميُّ نفسُه -بل وأيُّ إنسانٍ عاقلٍ- مِن هذا الأسلوب مِن الخطاب.

والثَّالثة: قوله ﷺ لزوجِه سارةَ: «أخبريه أنَّكِ أُختي»:

فلا أوضحَ مِن تَعليلِ إبراهيم ﷺ نفسِه لأمرِه إيَّاها بقوله لها: «**فإنَّك أختي في الإسلام**» مِن بابِ التَّعريضِ والتَّوريةِ في الكلامِ، فإنَّ مَن سَمَّىٰ المسلمةَ أُختًا له قاصدًا أُخوَّة الإسلامِ، فليس بكاذبٍ قطعًا.

لكنَّ النَّبي ﷺ وجدَّه إبراهيم ﷺ إنَّما أطلقَا عليه لفظَ الكذبِ: لمِا هو مقرَّرٌ «أنَّ الأختَ في الحقيقةِ المشاركةُ في النَّسَب، وأمَّا المشاركة في الدِّين فأختٌ علىٰ المَجاز، فأرادَ أنَّها كِذبةٌ علىٰ مُقتَضَىٰ حقيقةِ اللَّفظةِ في اللُّغة»[2] وعُرفِ النَّاس، لا أنَّها كذلك في حدِّ الحقيقةِ، ولكن من بابِ التَّجوُّزِ والتَّوسُّع في الكلامِ، لِتصَوُّرِها بصورةِ الكذِب في الظَّاهرِ، كما قد أقررناه سابقًا.

والنَّبي ﷺ وإنْ تَوسَّعَ في إطلاقِ لفظِ الكذبِ علىٰ كلماتِ إبراهِيم ﷺ، مع كونِهنَّ مِن جملةِ المَعاريض: **فليسَ يريد مع ذلك أنَّها تُذَمُّ منه ﷺ، فإنَّ نفسَ الكَذبِ وإن كان في أصلِه قبيحًا، لكنَّه يحسُن في مَواضِعَ**[3]!

يقول ابن العربيِّ: «الكذب هو الخَبر عنِ الشَّيء بخلافِ مخبَرِه، كان بقصدٍ أو بغير قصدٍ، مَأذونًا فيه أو غير مأذون، ولم يُحرَّم لعينِه، ولا قُبِّح لذاته، لأنَّه قد

---

(١) «روح المعاني» للآلوسي (٩/ ٦٣).

(٢) «المعلم» للمازري (٣/ ٢٢٨).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٩٢).

يوجد الكذب في الشَّريعة واجبًا، كتخليصِ المُسلم مِن الظَّالم، وقد يوجد مُستحبًّا، ككذبٍ يدفع الضَّرر عن الكاذب . . ، وقد يكون مُباحًا ككذبِ الرَّجل لأهلِه»[1].

فإذا كان الكذب في نفسِه منه المَمدوح والمَذموم، لم يمكن أن يُقال أنَّ النَّبي ﷺ مَدَح جدَّه ﷺ بالكذبِ المَذمومِ! فلذا نراه قد قيَّدَ وصفَه لها بكونها كذبًا «في ذاتِ الله»، «والقصدُ بهذا التَّقييد منه ﷺ نفيُ مَذمَّةِ الكذبِ عنه ﷺ، لجلالةِ قدرِه في الأنبياءِ -صلواتُ الله عليه وعليهم أجمعين-»[2].

وإنَّما انحادَ النَّبي ﷺ عن وصفِها بالمَعاريضِ إلىٰ وصفِها بالكذباتِ: تأكيدًا للمَدحِ بما يُشبه الذَّم! كقولِ النَّابغةِ[3]:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهم ... بهنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكَتائبِ[4]

وهذا الأسلوب يحسُن مثلُه حيث يكون المُستثنَىٰ واضحَ الخروجِ مِن المُستثنَىٰ منه -كما في هذا البيتِ المُستشهَد به- وهو الحاصل من النَّبي ﷺ في كلماتِ إبراهيم ﷺ، فإنَّ الثَّلاثة المُستثناة ظاهرةٌ في خروجِها عن حَدِّ الكذبِ المَحْضِ المَذمومِ[5].

---

(١) «عارضة الأحوذي» لابن العربي (١/ ٢٣).

(٢) «المُعلِم» للمازري (٣/ ٢٢٨).

(٣) هو زياد بن معاوية الذُّبياني أبو أمامة (ت١٨ قبل الهجرة)، شاعر جاهليٌّ، من الطَّبقة الأولىٰ، من أهل الحجاز، كانت تُضرب له قبة بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء لعرض أشعارها، انظر «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» للشَّنتمري (ص/ ٢٦).

(٤) انظر «أمثال العرب» للمفضل الضَّبي (ص/ ١٧٠).

(٥) بخلاف ما نحا إليه المعلِّمي في «إرشاد العامَّة إلىٰ معرفة الكذب وأحكامه» (١٩/ ٢٤٩-الآثار)، حيث رأىٰ أنَّها غير ظاهرة في خروجها من المُستثنىٰ منه، لأنَّ تلك الكذبات مذمومة، بدعوىٰ أنَّها سُميت في رواية أخرىٰ بـ«خطيئة»، في قوله ﷺ عن إبراهيم في حديث البخاري (رقم: ٧٤١٠): **«لستُ هناكم، ويذكر خطاياه الَّتي أصابها . .»**، قلتُ: إطلاق الخطايا عليهنَّ هنا هو باعتبارِ اعتقادِ قائلهنَّ، كما كان إطلاق الكذب عليهنَّ باعتبارِ سامعِهنَّ، فكما نفينا عن هذه حقيقة الكذب، نفينا عن تلك حقيقة الخطيئة.

يقول أبو العبَّاس القرطبيُّ: «يُنبِّه بذلك على أنَّ الأنبياء عليهم السَّلام مُنزَّهون عن الكذب الحقيقيِّ؛ لأنَّهم إذا كانوا يَفْرَقُون مِن مثل هذه المعاريض الَّتي يجادلون بها عن الله تعالىٰ وعن دينه، وهي مِن باب الواجبِ وتُعدُّ عليهم: كان أحرىٰ وأوْلىٰ أن لا يصدر عنهم شيءٌ من الكذب الممنوع»(١).

فكأنَّه ﷺ قال في الحديث: **لم يَصْدُر عن الخليلِ ﷺ كذِبٌ قطُّ، فإن كان كذَبَ، فهي هذه الكلماتُ الثَّلاثة!** والحالُ أنَّهنَّ لسنَ بكذبٍ محض، بل مَعارِيضُ لوجهِ الله.

فإن قيل: إذا كان الصَّادق المَصدوق ﷺ قد شَهِد لإبراهيم ﷺ بالبراءةِ عن ساحتِه، فما بال إبراهيم ﷺ يشهدُ هو علىٰ نفسِه بالكذبِ في حديثِ الشَّفاعةِ المشهورِ: «.. إنِّي قد كنتُ كَذَبتُ ثلاثَ كذباتٍ -وذكرَها- نفسِي نفسِي ..»(٢)؟!

فجواب ذلك:

أنَّا وإن أخرجناها عن مَفهومِ الكذباتِ باعتبارِ التَّورية وسَمَّيناها مَعاريضَ، فلا نُنكِر أنَّ صورتَها صورةُ التَّعريج عن المستقيمِ في الكلامِ(٣) بمجيئِها في صورةِ الكذبِ -كما أشرنا إليه آنفًا- إذْ كانت في حَقِّيْ المُخبَر والخَبر ظاهرُها بخلافِ باطنِها؛ فلمَّا جاءت بهذه الصُّورة -وإن لم تكُن هي كذِبًا في الباطنِ- أشفقَ إبراهيم ﷺ مِن المؤاخذةِ عليها يوم القيامة(٤)! وخافَ أن تُعَدَّ عليه، ويُعاتَبَ عليها بالنِّسبةِ إلىٰ مَنصبِ الأنبياءِ، وعُلوِّ شأنِهم عن الكنايةِ بالحقِّ، مشفقًا أن يَقع

---

(١) «المُفهم» (١٩/ ٩٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب قوله تعالىٰ: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾، رقم: ٤٧١٢)، ومسلم في (ك: الأيمان، باب أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٧).

(٣) «الكاشف عن حقائق السُّنن» للطِّيبي (١١/ ٣٦٠٤-٣٦٠٥).

(٤) انظر «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٧/ ٣٤٧).

ذلك منه مَوقعَ الكذبِ مِمَّن هو دونه[1]؛ فالوَزير قد يُؤاخَذ بما يُثابَ عليه السَّائس[2]! و«حسناتُ الأبرارِ سيِّئات المُقَرَّبين»[3].

فكونُه ﷺ تَكلَّم بشيءٍ يُشبه الكذبَ في الظَّاهرِ من غير إذنٍ خاصٍّ، «خَشِيَ أن لا يُصادَفَ اجتهادُه هذا الصَّوابَ مِن مُراد الله، فخشِي عتابَ الله، فتخلَّص مِن ذلك الموقف»[4]، إذ رأىٰ فعلَه حِجابًا عن استحقاقِ المَقامِ المَحمودِ، والأنبياء يُشفِقون ممَّا لا يُشفِق منه غيرهم إجلالًا لله؛ «ممَّا يدلُّك علىٰ أنَّ يوم القيامة تصفو فيه الأذهان، ويعظُم فيه مِن كلٍّ أحدٍ التَّحرير حتَّىٰ الأنبياء، ولم يكُن لإبراهيم وآدم ونوح -صلوات الله عليهم- لمَّا استعملوا التَّحريرَ وجَوَّدُوا التَّفتيشَ إلَّا هذا القَدْر»[5]!

فاللَّهم سلِّم سلِّم.

(١) انظر «شرح المصابيح» لابن الملك (٦/ ١٥٣).

(٢) انظر «المُفهم» (٣/ ٥٨)، و«التَّذكرة» لأبي عبد الله القرطبي (ص/ ٦١٠).

(٣) انظر «الرِّسالة القشيرية» (١/ ١٥٥).

(٤) «التحرير والتنوير» (١٧/ ١٠٢).

(٥) «الإفصاح» لابن هبيرة (٦/ ٤٣٨).